عمّم على المحاكم بإحالة دعاوى إثبات النسب وتصحيح الاسم من تلقاء نفسها إلى اللجنة الدائمة بدون رسوم

رئيس «الأعلى للقضاء»: عدم قيد أي طعون بـ«التمييز» على أحكام دائرة استئناف «جرائم أمن الدولة»

رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار عادل بورسلي

أصدر رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار عادل بورسلي تعميما بأن تحيل المحاكم من تلقاء ذاتها جميع دعاوى إثبات النسب غير المباشر أو نفيه، ودعاوى تصحيح الاسم، أو تغييره أو إضافة اللقب أو حذفه المنظورة أمامها قبل العمل بأحكام قانون تنظيم إجراءات دعاوى النسب وتصحيح الأسماء الذي سرى العمل به الثلاثاء إلى اللجنة الدائمة المشكلة بموجب المادة 3 من القانون المرافق لهذا المرسوم، لجنة دعاوى النسب وتصحيح الأسماء بالحالة التي تكون عليها، ومن دون رسوم.

كما نص التعميم على أن تحيل المحاكم الطعون المنظورة أمامها على الأحكام الصادرة في تلك الدعاوى إلى ذات اللجنة بالحالة التي تكون عليها، ومن دون رسوم، مع سرعة تنفيذ الإحالات المشار إليها.

كما أصدر المستشار عادل بورسلي تعميما آخر إلى محكمة التمييز يتضمن عدم قيد أي طعون بالتمييز على الأحكام التي تصدر من الدائرة الجزائية رقم 9 بمحكمة الاستئناف المشكلة بالقرار الإداري رقم 9 /2026 الصادر بتاريخ 1/ 2026/4، والتي تختص بنظر جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي وجرائم الأعمال الإرهابية، وسرى العمل بمرسومها اعتبارا من الاثنين 30 مارس مع مراعاة الدقة التامة في تنفيذ هذا التعميم.

ترأس اجتماع لجنة تنفيذ توصيات إستراتيجية مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

وزير العدل: 2582 طلباً للجنة دعاوى النسب وتصحيح الأسماء خلال عام 2025

- تصحيح الاسم جاء في المرتبة الأولى بنسبة 69٪ من إجمالي الطلبات تلتها طلبات تغيير الاسم الأول
- الكويتيون شكلوا النسبة الأكبر من مقدمي الطلبات بنسبة 80٪ مقابل 16٪ من جنسيات أخرى

وزير العدل المستشار ناصر السميط مترئسا اجتماع اللجنة الوطنية للبدء بتنفيذ توصيات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

كونا: قال وزير العدل المستشار ناصر السميط إن الإحصائيات المسجلة لدى لجنة دعاوى النسب وتصحيح الأسماء خلال العام 2025 تعكس أهمية المرسوم بقانون بشأن تنظيم إجراءات دعاوى النسب وتصحيح الأسماء وتؤكد أن هذا التنظيم جاء استجابة لواقع عملي فعلي بما يعزز اليقين القانوني ويوحد الإجراءات المرتبطة بالهوية الشخصية والأسرية.

وأضاف السميط في تصريح لـ«كونا» أن إجمالي الطلبات المقدمة إلى اللجنة خلال العام 2025 بلغ 2582 طلبا، مبينا أن طلبات تصحيح الاسم جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 69٪ من إجمالي الطلبات.

وأوضح أن طلبات تعديل الاسم جاءت في المرتبة التالية بنسبة 16٪ تلتها طلبات تغيير الاسم الأول وإثبات النسب بنسبة 5٪ لكل منهما فيما توزعت بقية الطلبات بين إضافة لقب وحذف لقب ونفي النسب.

وذكر أن هذه المؤشرات تظهر الحاجة إلى إطار قانوني وإجرائي واضح يضبط الاختصاص ويوحد مسار النظر في هذه الطلبات ويعزز الدقة والانضباط في الملفات المرتبطة بالهوية الشخصية والأسرية.

وبين أن الكويتيين شكلوا النسبة الأكبر من مقدمي الطلبات بنسبة 80٪ من الإجمالي مقابل 16٪ من جنسيات أخرى و4٪ للمقيمين بصورة غير قانونية.

وأكد أن هذه المؤشرات تعزز سلامة التوجه التشريعي للدولة في هذا الملف وتدعم مسار تحديث الإجراءات بما يحفظ الحقوق ويعزز استقرار المراكز القانونية للأفراد.

من جهة اخرى، ترأس وزير العدل المستشار ناصر السميط رئيس اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين اجتماع اللجنة الوطنية للبدء بتنفيذ توصيات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وذلك عقب موافقة مجلس الوزراء عليها.

وأكد أن اللجنة باشرت اتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لتفعيل التوصيات المعتمدة، بما يعزز الوقاية، وحماية الضحايا، وتوفير أطر أكثر فاعلية لرعايتهم وصون حقوقهم، ورفع كفاءة الرصد والملاحقة، وتطوير التنسيق بين الجهات المعنية، وفق نهج وطني منظم ومتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة.

وأضاف ان اللجنة سترفع إلى مجلس الوزراء تقريرا دوريا كل 3 أشهر، يتضمن ما تم إنجازه في تنفيذ التوصيات، بما يضمن المتابعة المستمرة، ويدعم فاعلية الجهود الوطنية في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

«التربية»: انتهاء مهلة تحديث بيانات الطلبة ممن لم يتسلموا كتبهم وبدء التوزيع الأحد

عبدالعزيز الفضلي

انتهت أمس المهلة التي حددتها وزارة التربية لتحديث بيانات الطلبة الذين لم يتسلموا الجزء الثاني من الكتب الخاصة بالفصل الدراسي الثاني، وذلك ضمن إجراءات تنظيمية تسعى من خلالها الوزارة إلى معالجة أي نقص في التوزيع.

وكشفت مصادر تربوية لـ«الأنباء» عن ان الجهات المختصة في الوزارة ستباشر مراجعة البيانات المدخلة والتأكد من دقتها خلال يومي الجمعة والسبت، تمهيدا لاعتمادها بشكل رسمي.

وتأتي هذه الخطوة لضمان وصول الكتب إلى مستحقيها دون تأخير أو تكرار في الطلبات، مشيرة إلى انه من المقرر أن تبدأ عملية توزيع الكتب يوم الأحد المقبل، حيث سيتم تسليمها للطلبة الذين لم يتمكنوا من تسلمها في وقت سابق، بعد استكمال إجراءات التدقيق والمراجعة. ودعت المصادر أولياء الأمور والطلبة إلى الالتزام بالمواعيد المحددة والتأكد من تحديث البيانات في الوقت المطلوب، تفاديا لأي تأخير في تسلم الكتب، مشددة على أن الوزارة تعمل على تذليل جميع العقبات لضمان سير العملية التعليمية بسلاسة.

ضمن نهج استباقي يهدف إلى ضمان استمرارية العملية التعليمية دون انقطاع

«التطبيقي» تفعّل جاهزيتها للطوارئ وتعتمد ضوابط منظمة لـ«التعليم عن بُعد»

آلاء خليفة

في ظل الظروف الراهنة وما تشهده المنطقة من متغيرات، أعلنت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عن اعتماد الضوابط المنظمة للتعليم عن بُعد باستخدام منصات التعليم الإلكتروني خلال فترات الظروف الاستثنائية أو الطارئة من قبل مجلس إدارة الهيئة، وذلك ضمن نهج استباقي يهدف إلى ضمان استمرارية العملية التعليمية والتدريبية دون انقطاع، مع الحفاظ على أعلى معايير الجودة والكفاءة.

وأكدت الهيئة أن هذه الخطوة تأتي في إطار جاهزيتها المؤسسية للتعامل مع مختلف الظروف الاستثنائية أو الطارئة، من خلال تبني منظومة تعليمية مرنة ومدعومة بضوابط تنظيمية واضحة، تضمن تحقيق التوازن بين استمرارية التعليم والانضباط الأكاديمي.

وأوضحت أن الضوابط المعتمدة تمثل إطارا متكاملا لتنظيم التعليم عن بعد، يشمل إدارة المنصات التعليمية وفق أعلى معايير الجاهزية التقنية وأمن المعلومات، إلى جانب تحديد مسؤوليات والتزامات كل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وتنظيم آليات التقييم والاختبارات بما يحقق العدالة والنزاهة، مع اعتماد الاختبارات النهائية حضوريا كأصل عام.

وشددت الهيئة على أهمية الالتزام بحماية الملكية الفكرية للمحتوى التعليمي، وتعزيز دور مركز القياس والتقويم في متابعة جودة مخرجات التعليم عن بُعد ورفع التقارير الدورية، بما يدعم التحسين المستمر ويرتقي بكفاءة العملية التعليمية، مؤكدة على استمرارها في متابعة تطبيق هذه الضوابط وتقييمها بشكل دوري، وتحديثها بما يواكب التطورات التقنية وأفضل الممارسات العالمية، وبما يتماشى مع متطلبات سوق العمل ورؤية «كويت 2035»، مجددة التزامها بتوفير بيئة تعليمية آمنة ومستقرة في مختلف الظروف.

تعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال التعاون بين المراكز والمعاهد التدريبية القضائية

الأمانة العامة ـ الرياض

عقدت لجنة مديري ورؤساء المراكز والمعاهد التدريبية القضائية والقانونية بدول مجلس التعاون اجتماعها للعام 2026م، عبر الاتصال المرئي، برئاسة مدير معهد الدراسات القضائية والقانونية بمملكة البحرين د. رياض محمد سيادي بمشاركة الأمانة العامة والدول الأعضاء.

وناقش أعضاء اللجنة عددا من الموضوعات التي تعنى بتعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال التعاون بين المراكز والمعاهد التدريبية القضائية والقانونية وأصدرت التوصيات المناسبة حيالها.

مديرو ورؤساء المراكز والمعاهد التدريبية القضائية والقانونية بدول التعاون خلال الاجتماع

متخصصون أكدوا أن الأطفال هم الأكثر تأثراً بالأحداث الطارئة نظراً لعدم اكتمال نضجهم العاطفي والانفعالي

تعزيز الأمان النفسي للأطفال في الأزمات ضرورة لبناء جيل متماسك

- مريم البلوشي: الصحة النفسية لم تعد خياراً إنما ضرورة للحفاظ على التوازن والاستقرار
- وائل أبو العز: مؤشرات سلوكية تستدعي انتباه الأسرة مثل فقدان الشهية ونوبات الغضب أو البكاء
- عبدالرحمن الفلاح: تعزيز الطمأنينة لدى الأطفال يتطلب الحفاظ على الهدوء والالتزام بالروتين اليومي

د.وائل أبو العز

د. عبدالرحمن الفلاح

مريم البلوشي

كونا: لا تقتصر آثار الحروب والأزمات على الخسائر العسكرية أو الاقتصادية أو الصحية فحسب، إنما تتغول لتترك ندوبا تحفر في ذاكرة الأطفال وتنتزع منهم مشاعر الطمأنينة والسكينة، الأمر الذي يتطلب تعزيز أمانهم النفسي باعتباره حائط الصد الأول لحماية سلوكياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وتحصيلهم العلمي وكذلك الاستقرار وبناء جيل متماسك.

ومع تزايد أهمية تعزيز الصحة النفسية لدى الأطفال إبان الحروب والأزمات نظرا لما تخلفه من ضغوط وانعكاسات سلوكية قد تؤثر على نموهم وتوازنهم النفسي والاجتماعي، تحرص الجهات المعنية على تقديم يد العون والمساعدة على تخطي مثل هذه التداعيات.

وفيما أطلق المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في التاسع من شهر مارس الماضي خدمة الاستشارات النفسية الهاتفية العاجلة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي الأولي للمتضررين من الظروف الاستثنائية الراهنة التي تمر بها دولة الكويت والمنطقة واستجابة للضغوط النفسية المتزايدة وحالات الهلع والصدمات توفر وزارة التربية منصة «استشير» الإلكترونية لتقديم الاستشارات والدعم النفسي والاجتماعي بشكل سري، بما يسهم في مساندة المتعلمين ومساعدتهم على تجاوز مختلف التحديات.

وفي هذا الصدد، قال متخصصون لـ«كونا» إن الأطفال هم الأكثر تأثرا بالأحداث الطارئة نظرا لعدم اكتمال نضجهم العاطفي والانفعالي، ما يجعلهم أكثر عرضة للخوف والقلق واضطرابات السلوك مقارنة بالبالغين.

ورأى المختصون أن تحقيق بيئة آمنة للأطفال في مثل هذه الظروف يتطلب تكاملا بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والصحية، مؤكدين أهمية دور الجهات المعنية في تقديم الدعم النفسي والتوعوي بما يسهم في الحد من الآثار السلبية وتعزيز الشعور بالطمأنينة والاستقرار.

وقال اختصاصي العلاج النفسي في مركز الكويت للصحة النفسية عضو مكتب حماية الطفل التابع لوزارة الصحة د.وائل أبو العز لـ «كونا» ان الأزمات والحروب تترك آثارا نفسية مباشرة على الأطفال تظهر على المدى القصير في صورة خوف وقلق واضطرابات في النوم وتعلق زائد بالأهل خصوصا عند سماع أصوات الإنذارات.

وأضاف أبو العز أن هذه التأثيرات قد تتطور على المدى البعيد إلى اضطرابات القلق أو اضطراب ما بعد الصدمة حال غياب التدخل المبكر مما ينعكس سلبا على تركيز الأطفال وتحصيلهم الدراسي وعلاقاتهم الاجتماعية.

وأوضح أن هناك مؤشرات سلوكية تستدعي انتباه الأسرة مثل التغير المفاجئ في السلوك وفقدان الشهية ونوبات الغضب أو البكاء والانسحاب الاجتماعي إلى جانب حالات التبول اللاإرادي أو العودة لسلوكيات سابقة.

وأفاد بأن العلاج يعتمد على تدخلات علمية مثل العلاج السلوكي المعرفي والعلاج باللعب مع ضرورة إشراك الأسرة باعتبارها الداعم الأساسي للطفل، مؤكدا أهمية تكامل الأدوار بين الأسرة والمدرسة والمؤسسات الصحية لتوفير بيئة آمنة ومستقرة.

من جهته، قال الأستاذ المشارك في قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت د.عبدالرحمن الفلاح لـ «كونا» ان الأطفال يتأثرون بالأزمات بشكل أكبر من البالغين كونهم في مرحلة نمو عاطفي ولم تتشكل قدرتهم الكاملة على فهم الأحداث أو تنظيم مشاعرهم.

وأضاف الفلاح أن تعزيز الطمأنينة لدى الأطفال يتطلب الحفاظ على الهدوء والالتزام بالروتين اليومي والتواصل العاطفي معهم وتقليل تعرضهم للأخبار السلبية مع تقديم معلومات مبسطة تناسب أعمارهم، مؤكدا أهمية الدعم الأسري في تقليل الأثر النفسي وتعزيز الشعور بالأمان.

وأوضح أن بناء القوة النفسية يتم تدريجيا من خلال تعليم الأطفال التعبير عن مشاعرهم وتدريبهم على أساليب التهدئة مثل التنفس العميق والاتجاه إلى الأنشطة الإيجابية، لافتا إلى أن القوة النفسية تعني القدرة على التعامل مع الخوف بشكل سليم.

بدورها، أكدت كبير اختصاصيين اجتماعيين في وزارة التربية مريم البلوشي لـ «كونا» أهمية تعزيز الاستقرار والأمان النفسي لدى المتعلمين لاسيما الأطفال منهم خلال الأزمات والحروب، إذ ان مثل هذه الظروف تنعكس مباشرة على سلوكيات المتعلمين وقد يظهر عليهم الغضب والانفعال نتيجة الضغوط النفسية التي يمرون بها.

وقالت البلوشي إن الأزمات تؤثر على المتعلمين، ويتمثل ذلك في ضعف التركيز والتشتت وقلة الانتباه وانخفاض التحصيل الدراسي، وهي «تأثيرات طبيعية تستدعي دعما نفسيا وتربويا مستمرا».

وأفادت بأن وزارة التربية وضعت إستراتيجيات تربوية واجتماعية ونفسية لدعم المتعلمين المتضررين، فيما وفرت منصة «استشير» الإلكترونية التي يشرف عليها نخبة من الكوادر الوطنية المتخصصة اجتماعيا ونفسيا لتقديم الاستشارات والدعم النفسي والاجتماعي «بشكل سري»، بما يسهم في مساندة المتعلمين ومساعدتهم على تجاوز مختلف التحديات وصولا إلى تعزيز توازنهم النفسي وشعورهم بالأمان والاستقرار.

وشددت البلوشي على أن الصحة النفسية لم تعد خيارا إنما ضرورة للحفاظ على التوازن والاستقرار، وهي من أهم واجبات الأسرة لبناء جيل قوي وواثق قادر على تحمل المسؤولية.